

Distr.: General
3 January 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في نيبال استجابة للطلب المقدم من حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (المأوي) للحصول على دعم الأمم المتحدة لعملية السلام. وقد أنشئت هذه البعثة كبعثة سياسية خاصة أنيطت بها ولاية رصد إدارة أسلحة الحزب والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين، والمساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني لانتخاب جمعية تأسيسية في جو من الحرية والنزاهة، وتوفير فريق مصغر من مراقبي الانتخابات.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره السابق المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/612) المقدم إلى المجلس.

ثانيا - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - أشرت في تقرير الأخير المقدم إلى المجلس إلى قرار تحالف الأحزاب السبعة بتأجيل انتخاب الجمعية التأسيسية الذي كان مقرراً في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، دون تحديد موعد جديد. وكان هذا ثاني تأجيل للانتخاب التي كان مقرراً إجراؤه أصلاً في تموز/يونيه ٢٠٠٧. وكانت من بين العراقيل الأساسية مطالب المأويين بإعلان الجمهورية قبل انتخاب الجمعية التأسيسية واعتماد نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي الكامل بدلاً من النظام المختلط، على النحو المتفق عليه سابقاً، المتمثل في مبدأ "المقعد للفائز بأكثر الأصوات" فيما يتعلق بنصف المقاعد والتمثيل النسبي فيما يتعلق بالنصف الثاني. وفي أعقاب مفاوضات مطوّلة، توصل تحالف الأحزاب السبعة إلى اتفاق أولي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بإجراء انتخابات



بحلول نهاية السنة النيبالية الحالية (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، تلاه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر اتفاق واسع النطاق من ٢٣ نقطة يعيد وضع أسس التعاون بينها.

٤ - وقد كان التأجيل الثاني للانتخاب قد حسم من عدة أوجه عندما انسحب الحزب الشيوعي النيبالي من حكومة تحالف الأحزاب السبعة في ١٨ أيلول/سبتمبر من أجل ممارسة الضغط بشأن مطالبهم التي تتألف من ٢٢ نقطة. كما تم تقديم اثنين من هذه المطالب وهما، إعلان الجمهورية وإقرار نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي الكامل، في تشرين الثاني/نوفمبر كاقتراحين في جلسة خاصة للمجلس التشريعي المؤقت طلب الماويون عقدها. وبالرغم من المعارضة القوية لحزب المؤتمر النيبالي، اعتمدت الجلسة الخاصة المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الاقتراحين المتعلقين بهاتين المسألتين، نتيجة اتفاق تم في آخر لحظة بين الماويين والحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي - اللينيني الموحد). وبالرغم من اعتمادهما بتصويت بالأغلبية البسيطة، فإنهما لم يحظيا بأغلبية الثلثين اللازمة للتعديلات الدستورية، وواصل حزب المؤتمر النيبالي رفض تنفيذهما، معتبرا أنهما غير ملزمين قانونا.

٥ - وقد كانت القضايا المباشرة التي أدت إلى تأجيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر هو التباين الكبير في المواقف والأولويات فيما بين الشركاء الرئيسيين في تحالف الأحزاب السبعة، ولا سيما الحزب الشيوعي النيبالي وحزب المؤتمر النيبالي، بشأن التوجهات والتطلعات الأساسية لعملية السلام. وثمة شعور متزايد بالإحباط في أوساط الأحزاب الرئيسية التقليدية إزاء ما تعتبره رفض الماويين الالتزام بالقواعد الديمقراطية، ومنها مواصلة استخدام للعنف والتهديد والابتزاز والاختطاف والاستيلاء على الأراضي وما يشبهها من الأساليب. وقد عززت هذه الأنشطة تصورا مفاده أن الماويين ليسوا مهتمين بانتخابات قد لا يحظون فيها بحظ وافر. واتهم الماويون، من جهتهم، حزب المؤتمر النيبالي والحكومة الانتقالية التي يقودها بأنهم يتكأون في اعتماد تغيير اجتماعي اقتصادي جوهري وإعادة هيكلة الدولة، ولا سيما فيما يتصل بإصلاح قطاع الأمن واحتواء الجماعات المهمشة تقليديا بشكل أكبر. كما انتقدوا عدم وجود نهج توافقي في الحكومة الانتقالية التي انسحبوا منها في أيلول/سبتمبر - وهو نقد يشاطرهم إياه الحزب الماركسي اللينيني الموحد - وأكدوا أن حزب المؤتمر الوطني بدوره ليس مستعدا لإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. وثمة اتفاق بين أغلب المراقبين والفاعلين السياسيين الأساسيين أنفسهم أن جميع الجهات أخفقت، بدرجات متفاوتة، في الوفاء ببعض الالتزامات الهامة التي أخذتها على عاتقها خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية، وأن الأزمة التي تواجهها عملية السلام تتعلق من أوجه عديدة بتنفيذها.

٦ - ولم يقيم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بوجه عام، عقب انسحابه من الحكومة الانتقالية في أيلول/سبتمبر وبالرغم من التطمينات المتكررة من القيادة، بكبح التجاوزات المستمرة لرابطة الشباب الشيوعي. وقد عزز هذا الاتجاه النقد والريبة المتزايدين داخل المجتمع النيبالي بشأن التزام الماويين بحل سلمي لتفوضي قائم على مبادئ التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تأخرت الحكومة بشكل كبير في جهودها لمعالجة الشواغل الأساسية للماويين بشكل فعال، ومنها الظروف المعيشية في مواقع تجميع المقاتلين الماويين، ودفع العلاوات الشهرية الموعودة للمقاتلين المجمعين، ومستقبل الجيش الماوي وإرساء الديمقراطية داخل الجيش النيبالي. كما لم تنفذ الحكومة على نحو يتسم بالمصادقية الاتفاقات الموقعة مع ممثلي المجتمعات المحلية المهمشة، وبخاصة منتدى حقوق الشعب الماديستي والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية. ويهدد عدم تنفيذ هذه الاتفاقات باستفزاز هذه المجموعات وغيرها إلى توسيع حملات احتجاجها، معرضا عملية السلام للخطر على نحو أكبر.

٧ - وكان ثمة عدد من التطورات الإيجابية خلال هذه الفترة. ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قبيل الموسم الديني السنوي لشعب الماديستي، صرفت الحكومة ثلاثة أشهر من العلاوات للمقاتلين الماويين في مواقع التجميع، وهو ما تم تحت إشراف مراقبي الأسلحة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في نيبال بناء على طلب من الحكومة والماويين. وفي غضون ذلك، واصل الحزب الشيوعي الماوي تعاونه مع عملية التحقق التي تقوم بها البعثة من مقاتليه المسجلين بهدف تحديد هويات من كانوا دون سن ١٨ سنة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، عندما أعلن وقف دائم لإطلاق النار، أو جرى تجنيدهم بعد تاريخ الوقف. وقد أكملت البعثة حاليا عملية التحقق، حيث أهما غطت منذ تقرير الأحرير مواقع تجميع الفرق الماوية الخامسة والسادس والسابع والرابع والثالث، وكذا الأفراد الموجودين خارج مواقع التجميع الذين يوفرون الأمن للقيادة أو الذين يخضعون لعلاج طبي.

٨ - وفقا للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، يجب تسريح المقاتلين الماويين الذين يثبت في عملية التحقق أنهم قاصرون أو ممن جندوا في وقت متأخر. وستكون هذه هي المهمة الكبرى المقبلة، وقد ضغطت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تكررًا على الحكومة والماويين من أجل الشروع في مناقشات جادة بشأن طرق التسريح التي كان ينبغي، وفقا للاتفاقات، أن تتم فورًا.

٩ - وظلت حالة العديد من الجماعات المهمشة تقليديا في البلد دون تسوية. وبعد شهور من التحذيرات، بدأ فضيل منتدى حقوق الشعب الماديستي الذي وقع اتفاقا مع الحكومة في

٣٠ آب/أغسطس الاحتجاج على عدم تنفيذه. وبالمثل، هدد الاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية باستئناف الاحتجاجات إذا لم يتم تنفيذ اتفاقه مع الحكومة. وذهب الاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية خطوة أبعد حيث طالب باعتماد نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي الكامل وغير ما أعرب عنه سابقا من استعدادة لقبول نظام مختلط. كما مارست مجموعات أخرى عدة، تتراوح ما بين فصيل آخر من منتدى حقوق الشعب الماديستي إلى جماعتي ليمبوم وخومبوم الناشطتين في الأجزاء الشرقية من نيبال وجماعات ثاروان في غرب تيراي، ضغوطا من أجل اعتماد نظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي الكامل.

١٠ - ولا تزال الحالة في أجزاء من تيراي تدعو للقلق البالغ. فقد أدى الضعف العام لهياكل الحكم (الذي فاقمته استقلالات المسؤولين المحليين أو تهديدهم بالاستقالة بسبب انعدام الأمن في عدة مقاطعات) واستمرار عدم رضا الماديستي وغيرهم من المجتمعات المحلية (كثيرا ما يعبر عنه بأشكال مختلفة من العمل الاحتجاجي) وعدم وضوح الحدود بين النضال السياسي والإجرام، إلى توليد حالة شديدة التقلب. وتجري عملية واسعة لإعادة رسم التحالفات السياسية في تيراي حيث تندمج مجموعات مختلفة أو تشكل تحالفات جديدة، مطالبة بنظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي الكامل ومهددة بإطلاق حركة احتجاج جديدة لشعب الماديستي. ويمكن أن تنذر هذه التطورات بمزيد من الاستقطاب الذي يمكن أن يقوض الوحدة الوطنية. كما يمكن أن تشكل أيضا فرصة لتحالف الأحزاب السبعة والحكومة من أجل الدخول في حوار سياسي جاد من أجل إيجاد حل دائم للوضع.

١١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير التي تميزت بالجمود والأزمة، ظلت الأحزاب السياسية السبعة مع ذلك في حوار ووجهت انتباهها على نحو متزايد إلى مجموعة أوسع من القضايا الحاسمة، منها استعراض الاتفاقات السابقة وتنفيذها وإصلاح قطاع الأمن والحاجة إلى إنشاء لجان معنية بقضايا من قبيل إصلاح الأراضي والتحقيق في حالات الاختفاء. وقد بذل ممثلي الخاص قصارى جهده من أجل مساعدة الأطراف على دراسة ومعالجة القضايا الأساسية التي هددت وحدة الأحزاب السبعة وقدرتها على العمل مع قوى ديمقراطية أخرى ومع المجتمع المدني من أجل إجراء انتخابات ناجحة وجامعة للجمعية التأسيسية في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وقد ألزم اتفاق النقاط الثلاثة والعشرين الموقع عليه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الأطراف بتعديل الدستور الانتقالي لينص على أن نيبال جمهورية اتحادية ديمقراطية، وأن الجمهورية ستقام في أول اجتماع للجمعية التأسيسية، وأن رئيس الوزراء سيتولى حتى ذلك

الحين واجبات رئيس الدولة. ويتعين تعديل قانون الانتخاب المختلط فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية، بحيث يتم الإبقاء على ٢٤٠ مقعداً تنتخب من الدوائر الانتخابية بناءً على مبدأ المقعد للفائز بأكثر الأصوات وفي الوقت نفسه تتم زيادة عدد المقاعد المنتخبة على أساس التمثيل النسبي من ٢٤٠ إلى ٣٣٥ مقعداً، وزيادة عدد من يرشحهم مجلس الوزراء من ١٧ إلى ٢٦. وبذلك سيكون عدد أعضاء الجمعية التأسيسية ٦٠١. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وافق المجلس التشريعي المؤقت على التعديلات المقترحة، وقام في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بإصدار التعديلات الناجمة عنها في التشريع الانتخابي.

١٣ - ووضع الاتفاق حدوداً زمنية طموحة لتنفيذ الالتزامات التي سبق التعهد بها في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات الأخرى. ويتعين إنشاء ست لجان، منها لجنة رفيعة المستوى لرصد التنفيذ الفعلي لاتفاق السلام الشامل والاتفاقات الأخرى، ولجنة سلام لتعمل مع وزارة السلام وإعادة الإعمار. ويتعين إنشاء أجهزة محلية، وعلى الصعيد الوطني يتعين أن تقوم لجنة تنسيق من كبار القادة بدعم وتنسيق عمل الحكومة المؤقتة. ويتعين تقديم التعويضات لأسر من قتلوا أو اختفوا خلال الصراع، كما ينبغي إعادة الأراضي والأموال التي استولى عليها الماويون، وينبغي الإفراج عن المدفوعات للمقاتلين الماويين، وينبغي تنشيط اللجنة الخاصة لتنظر في دمج المقاتلين الماويين. وينبغي أن تحجم جميع الأحزاب السياسية والمنظمات التابعة لها عن العنف والاختطاف والابتزاز وأية أنشطة يمكن أن تعطل الانتخابات.

١٤ - ومع توقيع هذا الاتفاق، التزم الحزب الشيوعي النيبالي بالانضمام إلى الحكومة المؤقتة، وهو ما فعله في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، واتفقت الأحزاب السبعة على عقد اجتماعات عامة مشتركة في سبعة أماكن للدعوة إلى المشاركة في الانتخابات. وتم في نهاية الأمر التوصل إلى حل توفيقي بعد مفاوضات طويلة وشاقة أمام قلق وضغط كبيرين على الصعيدين المحلي والدولي. وتستحق الأحزاب السبعة وقادتها التهنية على روح التوفيق التي أبدوها في التوصل إلى قرارهم.

١٥ - ولا ينبغي التقليل من شأن التحديات السياسية المتبقية التي ما زال بإمكانها التأثير سلباً على جدول الانتخابات. وقد تبني ممثلو شعب الماديسي على الفور موقفاً نقدياً من الاتفاق، حيث احتجوا على أنه تم التوصل إليه دون حوار معهم واستمروا على مطلبهم المتعلق بالنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الكامل. وفي بعض المقاطعات، يمكن للحالة الأمنية فيما يتعلق بإجراء انتخابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أن تكون أكثر صعوبة مما بدا بالنسبة لإجرائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. فالحدود الزمنية المحددة في الاتفاق

تنطوي على صعوبة بالغة، إذ أُنْهَتْ تفتح الباب أمام التجريم المتبادل في حال عدم الوفاء بها. وعلاوة على ذلك، فإن القلق الذي يكتنف السياسات الوطنية والإقليمية يلقي الضوء على التحديات الهامة التي تقف أمام انتخاب الجمعية التأسيسية وعملية السلام التي تحتاج إلى خطوات ملهمة وفي وقتها لبناء توافق آراء وطني من خلال حوار يشمل الجميع.

ثالثا - وضع بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٦ - بلغ عدد الموظفين الموجودين في الخدمة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٨٦٦ موظفا من أصل ١٠٧٣ المأذون بتعيينهم. إذ أن عددا مهما من موظفي الانتخابات إما لم يعينوا أصلا أو غادروا البعثة فور الإعلان عن تأجيل الانتخابات. ومن أصل ٧١١ من الموظفين المدنيين الموجودين في الخدمة، يبلغ عدد النساء ٢٠٨، أي ٢٩ في المائة. وبتفصيل العدد حسب العنصر تظهر النسب على النحو التالي: ٤١ في المائة من الموظفين الفنيين نساء، بينما يمثلن ١٩ في المائة من الموظفين الإداريين. وتعمل ١٢ امرأة في مراقبة الأسلحة، وهو عدد تود البعثة زيادته، وإن كان الأمر يتوقف على تقديم الدول الأعضاء لمرشحات. وتمثل الموظفات من الفئة الوطنية ٢٨ في المائة من المجموع. وقد أدت جهود البعثة لتعيين موظفين وطنيين من أوساط الفئات المهمشة عادة إلى نتيجة إيجابية بلغت بنسبة ٤٧ في المائة (١٥٥ من ٣٣٢) من تلك الفئات.

١٧ - ويؤسفني أن أبلغ أن اتفاق مركز البعثة لم يوقع بعد مع حكومة نيبال. ولم تبق إلا مسائل طفيفة يتعين أن تحسمها سلطة البلد المعنية بالطيران المدني، وإني لأمل تسوية الأمر في المستقبل القريب.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - مراقبة الأسلحة

١٨ - واصلت البعثة مراقبة أسلحة الجانبيين وجيشيهما (الجيش الماوي والجيش النيبالي)، بما في ذلك عن طريق عملية المراقبة على مدار الساعة في جميع مناطق تخزين الأسلحة بمواقع التجميع السبعة الرئيسية التابعة للجيش الماوي وفي الموقع المخصص للجيش النيبالي في كاتماندو. ولا يزال مكتب مراقبة الأسلحة يعمل بكامل قوامه المكون من ١٨٦ مراقبا، وتعمل القطاعات الخمسة جميعا بكامل قوتها التشغيلية تحت إمرة كبار قادة القطاعات. وتنسق القطاعات عن كثب مع مكونات البعثة الأخرى، في المقار الإقليمية لكل منها، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعد أن

أقامت معها علاقات تعاون وثيقة، ووضعت التدابير اللازمة لتقاسم المعلومات والتنسيق. وقد انطلقت عملية التناوب بين المراقبين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عندما قارب أوائل الملتحقين على إنهاء عام من الخدمة.

١٩ - ووضع قادة القطاعات ترتيبات شاملة للاتصال بالقادة الماويين وقادة الجيش النيبالي المحليين، ويواصل مراقبو الأسلحة الاضطلاع بدوريات تفتيشية في مواقع التجميع الفرعية الماوية وثكنات الجيش النيبالي. كما تشمل عمليات مراقبة الأسلحة زيارة القرى ومسؤولي الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمواقع الميدانية التابعة للأمم المتحدة.

٢٠ - ولا تزال اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، ويرأسها كبير مراقبي الأسلحة التابعين للبعثة، ويعمل كل من كبير قادة الجيش النيبالي وكبير قادة الجيش الماوي كنائبين للرئيس، تمثل آلية فعالة للتنفيذ وتقاسم المعلومات وبناء الثقة وتسوية النزاعات. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بانتظام وتعالج جميع جوانب الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، كما تناقش عند الضرورة قضايا أخرى تعني الجيش النيبالي والجيش الماوي. وعقدت اللجنة ٦١ اجتماعاً بين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢١ - أما أفرقة الرصد المشتركة العشرة - ويوجد منها فريقان في كل قطاع، ويتألف كل منها من مراقب أسلحة تابع للأمم المتحدة، وآخر من الجيش النيبالي، وآخر من الجيش الماوي - فقد برهنت على أنها أداة فعالة لإيجاد تسوية مبكرة لما قد يحدث على المستوى المحلي من انتهاكات، وإتاحة القدرة على التصدي بسرعة للأحداث التي تستدعي التحقيق. فقد بلغ عدد التحقيقات التي أجريت لغاية ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٧١ تحقيقاً، منها ١٠ تحقيقات ما زالت جارية. وتبت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد في النتائج النهائية للتحقيقات.

٢٢ - وبينما تحسنت الظروف المعيشية للعناصر الماوية في مواقع التجميع والمعسكرات الفرعية، ما زالت هناك صعوبات منها المسكن والملبس والمرافق الصحية. وإنه لأمر يدعو للقلق حقاً ونحن في فصل الشتاء. كما أعرب الجيش النيبالي أيضاً عن قلقه من إيواء العديد من عناصره في ظروف لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

٢٣ - وبعد فترة توقف إبان العطل الوطنية الكبرى في تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر، أنجزت المرحلة الثانية من التسجيل (التحقق) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأما التحدي القادم فهو تسريح العناصر الماوية غير المؤهلة وإعادة إدماجها. وتجري البعثة مشاورات مع الحكومة والقيادة الماوية بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بتسريح من يثبت أنهم قاصرون وحديثو عهد بالتجنيد، وإعادة إدماجهم، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). وكان القصد من تجميع المقاتلين الماويين وإلزام الجيش النيبالي بالثكنات هو أن يشكل ذلك الإجراء ترتيباً مؤقتاً لبناء الثقة من أجل انتخاب الجمعية التأسيسية. وينبغي عاجلاً إيجاد حل دائم لمصير من ثبت أنهم مقاتلون. ولذلك، ما فتئت البعثة تؤكد للطرفين على أهمية الشروع بلا تأخير في مناقشة مسألة إدماج المقاتلين الماويين وإعادة تأهيلهم، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، ومستقبل القطاع الأمني في البلد ككل، وفي اتخاذ القرارات بشأن تلك المسائل.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٤ - قامت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، بتدمير أجهزة متفجرة يدوية الصنع/أجهزة متفجرة من مخلفات الحرب من الفئة ١ (غير المأمون تخزينها)، وذلك في خمسة من مواقع التجميع الماوية السبعة الرئيسية. وقد تم تدمير جميع الأجهزة غير المأمونة في ثلاثة من المواقع الخمسة، و ٩٠ في المائة من تلك الأجهزة في الموقع الرابع، و ٣٠ في المائة فقط في الموقع الخامس. وفي حين كان متوقفاً أن تتم عمليات التدمير كلها خلال هذه الفترة، فإن تعاون الجيش الماوي على مستوى اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد لم يقابله تعاون على مستوى الفرق، كما أن عدم تعاون القادة في الموقع الخامس والموقعين الآخرين كانت نتيجته أن حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الأجهزة لا يزال يستدعي التدخل في عام ٢٠٠٨.

٢٥ - وأجرت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريباً للجيش النيبالي لأسباب إنسانية لمساعدته على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل. ولم يلتزم الجيش النيبالي حتى الآن إلا بإزالة الألغام من ٥ من حقول ألغامه البالغ عددها ٥٣. وقد أكمل تدريب ٣٢ فرداً في أواخر أيلول/سبتمبر. وقد نجح المتدربون في تنقية حقول الألغام في كهيمتي إلى الشرق من كاتماندو، وتم نقلهم إلى حقلي ألغام في المنطقة الغربية. وستواصل عملية إزالة ألغام هذين الحقليين في عام ٢٠٠٨، لكن من المأمول أن يتعهد الجيش النيبالي بإجراء المزيد من التدريب على إزالة الألغام وتطهير حقول الألغام جميعاً في إطار زمني معقول.

جيم - الدعم الانتخابي

٢٦ - طرأت على عمل مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة وعلى تكوينه تغييرات هامة على إثر قرار الحكومة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر تأجيل الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وبطلب من اللجنة الانتخابية، سحب المستشارون الانتخابيون التابعون لمكتب المساعدة الانتخابية من جميع المحافظات (وكلهم من متطوعي الأمم المتحدة).

ومن المستشارين الانتخابيين في المحافظات البالغ عددهم ٨١ الذين أرسلوا أول الأمر إلى الميدان، أُبقي على ١٥ فقط في مكتب المساعدة الانتخابية وُجِّموا في مكاتب البعثة في الأقاليم حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وعمل هؤلاء المستشارون الخمسة عشر كفرق متنقلة تغطي عددا من المحافظات كل في منطقته بغية الإبقاء على حضور البعثة في الجانب الانتخابي وكفالة استمرارية العمل في انتظار اتخاذ قرار بشأن تحديد موعد جديد للانتخابات. كما عُيِّن ٢٠ آخرون من أولئك المستشارين الـ ٨١ بصفة مؤقتة في قطاعات أخرى تابعة للبعثة لكفالة القدرة على إعادة الانتشار بسرعة عند الحاجة.

٢٧ - وبعد إرجاء الانتخابات، تركّز عمل مكتب المساعدة الانتخابية على استخلاص المعلومات من المستشارين الانتخابيين على مستوى المحافظات والمستويين الإقليمي والمركزي بشأن تجربتهم في عمليات التحضير للانتخابات والدروس المستفادة. كما قام مكتب المساعدة الانتخابية بدعم اللجنة الانتخابية في تنظيم مرحلة رابعة من عملية استقاء المعلومات والدروس المستفادة بشأن حالة عمليات التحضير للانتخابات، وذلك في مراكز الموارد الإقليمية الخمسة التابعة لها. وكان الهدف هو التعلم من تجارب الماضي وتحسين التخطيط للآتي.

٢٨ - وأكدت نتيجة عمليات استقاء المعلومات في الأقاليم والمحافظات على الأثر الإيجابي لحضور المستشارين الانتخابيين التابعين للبعثة في مختلف أرجاء البلد. فخلال الأشهر التي استغرقتها العمليات التحضيرية، وجد موظفو الانتخابات في المحافظات التابعون للجنة الانتخابية ومديرو مراكز الموارد الإقليمية، وجدوا أنفسهم في موقع قوة بفضل حضور الفريق الانتخابي التابع للبعثة. واعتُبر بناء الثقة هذا، لا سيما على صعيد المحافظات، إسهاما من مكتب المساعدة الانتخابية أهم بكثير مما يقدمه من مساعدة وخبرة تقنيتين.

٢٩ - وواصلت البعثة تركيزها على مسائل أمن الانتخابات. وأُرسل مستشار للشرطة إلى كل واحدة من المناطق التشغيلية الخمس. وقد بذل هؤلاء المستشارون في المرحلة الأولى من المهمة الوقت والجهد لإقامة علاقات مع مسؤولي إنفاذ القانون في الأقاليم واكتساب معرفة ميدانية عن مجالات العمل.

٣٠ - إلا أن تلك الجهود اعترضتها صعوبات، إذ أن الشرطة النيبالية، وقوة الشرطة المسلحة، وغيرهما من الوكالات، لم تتلق توجيهات واضحة عن مدى وطبيعة تعاونها مع مستشاري الشرطة التابعين للبعثة في مجال أمن الانتخابات. وقد بذل ممثلي الخاص جهودا حثيثة لمعالجة هذا المشكل مع وزارة الداخلية. فأبرز للحكومة والأحزاب السياسية الدور الهام

الذي يمكن أن تضطلع به البعثة في تقديم المشورة للشرطة الوطنية بشأن العملية الانتخابية، نظرا للتحديات العديدة التي تعترضها على الصعيد المحلي.

٣١ - وأصدر فريق خبراء مراقبة الانتخابات تقريره الثالث لتقييم المراقبة بعد أن زار نيبال في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وهي الزيارة التي صادفت الإعلان عن إرجاء الانتخابات التي كانت مقررة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد وصف التقرير تعليق الانتخابات بأنه قرار سياسي وليس قرارا تقنيا. فمن وجهة نظر تقنية، اعتبر فريق المراقبين أن التحضير للانتخابات كان يجري وفق البرنامج الزمني المحدد رغم وجود بعض المشاكل، مثل حالة المعدات المخصصة لطبع أوراق الاقتراع، فضلا عن توحيد وتوزيع وسائل الاقتراع. وأبرز التقرير أيضا الهشاشة التي ما زالت سائدة في الحالة الأمنية والمخاطر الناشئة عن الغموض الذي يكتنف مستقبل انتخابات الجمعية التأسيسية، لا سيما وأنها تمس مختلف الفئات الاجتماعية التي لها مطالب جديدة ومتزايدة. وقد اعتمدت الاستعدادات الأمنية اعتمادا كاملا على التدابير التي اتخذتها قوات الأمن من غير أي تعهد واضح من الأحزاب السياسية بتوفير الظروف اللازمة لإجراء الاقتراع. وتم إطلاع السلطات النيبالية على التقرير، كما أُطلعت عليه جميع الأطراف المعنية الرئيسية في نيبال. وسيواصل فريق خبراء مراقبة الانتخابات عمله فور إعادة إحياء العملية الانتخابية، شريطة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

دال - الشؤون المدنية

٣٢ - يعتمد نجاح إجراء انتخاب للجمعية التأسيسية إلى حد كبير على شيوع سيادة القانون والنظام ووجود مساحة ديمقراطية كافية للأطراف السياسية العاملة وللمواطنين العاديين. وقد واصل ممثلي الخاص إبراز الحاجة إلى وجود هيئة وطنية للرصد لتساعد في إيجاد تلك الظروف، مشيرا إلى أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال قد طُلب منها أن تساعد في ذلك الرصد. وقد كثفت البعثة، عن طريق مكتب الشؤون المدنية بها بصفة أساسية، رصدتها الخاص للعنف وانتهاكات اتفاق السلام الشامل، لا سيما بعد انسحاب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في ١٨ أيلول/سبتمبر من الحكومة المؤقتة وما صاحبه من ازدياد التوترات السياسية. وكان من بين مجالات التركيز التدهور العام في الأمن العام وسيادة القانون، لا سيما في بعض مقاطعات تيراي، وازدياد الابتزاز من جانب الجماعات والأفراد المرتبطين بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وركز الرصد على التحديات المتزايدة للدولة، التي حددها الأفرقة الإقليمية الخمسة التابعة لمكتب الشؤون المدنية في زيارتها إلى ٣٠ مقاطعة و ٦٥ من مناطق لجان تنمية القرى في نيبال.

٣٣ - ويبدو أن تلك التحديات تتخذ أشكالا عدة وتتفاوت حسب موقعها وشدها. ولوحظ في مقاطعات عدة، بما في ذلك على صعيد لجان تنمية القرى، أن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)/رابطة الشباب الشيوعي ما برحت تضطلع بدور إداري على نحو متزايد، يلقي في بعض الأحيان اعترافا صريحا من الشرطة و/أو الإدارة المحلية. وظل نفوذ الجهات الخارجة عن نطاق القضاء والهياكل شبه القانونية التي تمارس "العدالة" على صعيد الأقسام الفرعية للمقاطعات، والتي تعالج نطاقا من القضايا يتراوح بين المنازعات الأسرية إلى الجرائم البسيطة والفساد، مستمرا دون منازع في عدد من المناطق التي أدى الغياب الملموس فيها لهياكل الدولة أو تجريدها من سلطتها إلى إيجاد فراغ في سيادة القانون. وأدى ضعف قوات الأمن وعدم استعدادها لاتخاذ إجراءات إلى انتشار إفلات من يخرقون القانون من العقاب، لا سيما إذا كانوا مرتبطين بأحزاب أو كتل سياسية.

٣٤ - وازداد فرض الضرائب غير القانونية والابتزاز غير المشروع في منطقتي تيراي وهيل بصورة كبيرة في الفترة التي تلت أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويساهم الابتزاز الذي تقوم به الجماعات المسلحة في تيراي مساهمة كبرى في تعاظم بيئة العنف وانعدام القانون في المنطقة التي ما زالت هشة، مع أن الحالة تتفاوت من نواح مهمة بين مقاطعة وأخرى. وفي العديد من المقاطعات، قدم أمناء لجان المقاطعات القروية استقالاتهم بصورة جماعية أو كانوا غير فعالين بسبب الخوف من الاعتداء، مما زاد خطر ازدياد انسحاب المنطقة بأكملها من نطاق سلطة الدولة. وأدى استمرار المجلس الاتحادي لولاية ليمبو، الذي يدعي أنه يمثل طموحات شعب ليمبو، وهي جماعة كبرى من الشعوب الأصلية في منطقة هيل الشرقية، بفرض "ضرائب" عشوائية، إلى توترات وانقسامات بين الجماعات من شعب ليمبو والجماعات التي لا تنتمي له. ويوجد خطر من أن التراع على الصعيد المحلي بين شعب ليمبو والجماعات التي لا تنتمي له سيتخذ أبعادا عرقية أكثر حدة.

٣٥ - وفي حين تظهر الدلائل في منطقتي تيراي وليمبوان ازدياد نطاق الابتزاز، فإن الارتفاع العام للتبرعات الإجبارية يُعد انعكاسا للتأكيد القوي من جانب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) لهياكله الموازية في قسم كبير من البلد. وتترايد هذه الأنشطة في مقاطعات هيل بصورة أساسية.

٣٦ - وتواصل البعثة رصد نقاط التوتر في تيراي وتقديم تقارير عنها، حيث ما زالت احتمالات تجدد العنف بين الجماعات أو الطوائف مرتفعة. وفي مقاطعة كاييلفاستو، التي شهدت انفجارا كبيرا للعنف في آب/أغسطس، ما زالت التوترات شديدة وما زالت الحاجة إلى الحوار وبناء الثقة بين الجماعات وكذلك قيام سلطات الدولة بإدارة فعالة للقانون والنظام

تتسم بأهمية قصوى. ولوحظ أن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)/رابطة الشباب الشيوعي يتوليان علناً أموراً حساسة من واجبات الدولة والتزاماتها، مثل إدارة المخيم الرسمي الرئيسي للمشردين داخلياً.

٣٧ - ويقوم مكتب الشؤون المدنية بتوحيد تحليلها لامتنثال الأطراف الموقعين على مدونة قواعد السلوك لوقف إطلاق النار واتفاق السلام الشامل، من أجل إتاحة ذلك للأطراف ولكيان وطني للرصد إذا تمت إقامته. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تقوم بإعداد خريطة للمبادرات المحلية الناجحة لبناء السلام وتخفيف حدة الصراع، بناء على نخبة مختارة تمثل تلك التدخلات جرى جمعها من المناطق الخمس، لمشاطرتها مع الجهات الحكومية العاملة المسؤولة عن الحكم المحلي ومبادرات ترويج السلام.

هاء - المسائل الجنسانية، وحماية الطفل، والإدماج الاجتماعي

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت شعبة الشؤون الجنسانية في البعثة في أنشطة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق انتقال نيبال السياسي وانتخاب الجمعية التأسيسية فيها. وقد ركزت على تعزيز المشاركة السياسية من جانب النساء، ومن بينهن من ينتمين تقليدياً إلى الجماعات المهمشة، والمساواة بين الجنسين كمبدأ إرشادي جوهري.

٣٩ - وواصلت البعثة اشتراكها مع القيادات السياسية النسائية الالاقى تنتمى إلى جميع الأطياف السياسية في مناقشات عن المشاركة السياسية للمرأة. وقد شاركت البعثة بناء على دعوتهم في عدد من الاجتماعات التي نظمتها القيادات النسائية السياسية والبرلمانيون وجماعات المجتمع المدني. وأبرزت هذه الاجتماعات الطابع الملح للقضايا التي يعتبرها أصحاب المصلحة الوطنيين مهمة لكفالة المشاركة السياسية للمرأة، والتي تشمل إبراز دور المرأة في العملية السياسية.

٤٠ - وداخلياً، أكملت شعبة الشؤون الجنسانية تدريب أفرقتها الإقليمية كما اشتركت مع مختلف عناصر البعثة لكفالة تعميم الشواغل الجنسانية على نحو جيد ضمن جميع مجالات عمليات البعثة، ومن بينها مراقبة الأسلحة. وواصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق العامل لدعم السلام، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مختلف المستويات، من خلال التفاعل مع الحكومة.

٤١ - وخلال الحملة العالمية للتعبئة ضد العنف القائم على نوع الجنس على مدى ١٦ يوماً، شاركت البعثة في عدد من المناسبات، مثل المشاورات الوطنية للمدافعين عن

حقوق الإنسان للمرأة، التي حضرها ما يقرب من ٣٠٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة من أنحاء نيبال. وبالمثل، نظمت منظمة داليت النسائية مؤتمر داليت الوطني للمرأة، الذي ركز على مشاركة نساء داليت وتمثيلهن في بناء نيبال الجديدة. وقد ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام كل من هذين المؤتمرين.

٤٢ - وواصلت شعبة حماية الطفل بالبعثة العمل على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية حقوق الإنسان وأعضاء فرقة العمل النيبالية المعنية بالأطفال والصراع المسلح، لرصد المشاركة السياسية من جانب الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، وكذلك تسريحهم وإعادة إدماجهم.

٤٣ - ولم يتم حتى الآن رسمياً تسريح أي من الأطفال المرتبطين بالجيش الماوي، رغم أن من المعتقد أن كثيراً منهم جرى تسريحهم بصورة غير رسمية أو تركوا مراكز التجميع من تلقاء أنفسهم. وقد انضم كثير من الأطفال الذين جرى تسريحهم بصورة غير رسمية إلى سوق العمل؛ وعاد بعضهم إلى منازلهم، وانضم بعضهم إلى برامج إعادة الإدماج التي تديرها اليونيسيف وغيرها من الجهات العاملة. وفي الوقت ذاته، تحقق البعثة في عدد من الحالات المبلغ عنها عن قيام الجيش الماوي بإعادة التجنيد القسرية لأطفال جرى تسريحهم بصورة غير رسمية، مما يمثل خرقاً لاتفاق السلام الشامل. وفي حين أن إعادة إدماج هؤلاء الأطفال من مسؤوليات الحكومة، فإن اليونيسيف هي التي تدير البرنامج في الوقت الحاضر، في ظل عدم وجود مؤسسة حكومية تتولى المسؤولية عن إعادة الإدماج. وفي عدد من الحوادث، قامت كوادر رابطة الشباب الشيوعي والجيش الماوي على مستوى المقاطعات بالتحرش بالمنظمات المشاركة في برنامج إعادة الإدماج الذي تقوده اليونيسيف.

٤٤ - وقامت بعض الجماعات السياسية في تيراي بإنشاء أجنحة شبابية، أجرى بعضها عروضاً شبه عسكرية دون أسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويؤكد قادتهم أنهم يجندون الشباب الذين يبلغون ١٦ سنة من العمر على الأقل، ولكن هناك بعض الدلائل على أنه يجري تجنيد أطفال أصغر سناً. كما يُعتقد أن جماعات تيراي التي تستخدم العنف قد جندت أطفالاً للاشتراك النشط والمباشر في الأعمال العدائية.

٤٥ - وقد ركزت شعبة الشؤون الاجتماعية في البعثة، في الأقاليم وكذلك على الصعيد الوطني، على القضايا الرئيسية المتصلة بالإدماج الاجتماعي، ومن بينها ما يجري في الجهات الحكومية والتعيينات السياسية التي تمت عقب تشكيل الحكومة المؤقتة. ويواصل ممثلو الفئات المهمشة تقليدياً الإعراب عن شواغل بشأن استمرار استبعادهم من صنع القرارات في عملية السلام. وكان تأجيل انتخابات الجمعية التأسيسية مثار قلق شديد لتلك الجماعات التي تنظر

إلى الجمعية التأسيسية بوصفها آلية مهمة لضمان الإشراف والتمثيل في جميع مستويات الحكومة وفي إطار العمليات السياسية. وما زالت الدعوات قوية لتمثيلها إما عن طريق نظام التمثيل النسبي الكامل أو عن طريق ضمانات لنسبة ثابتة من المقاعد في الجمعية التأسيسية.

٤٦ - وواصلت البعثة بذل جهد واعٍ، يشمل ما يجري من خلال برامج التوجيه والتعريف التي تضطلع بها والمشاركة في حلقات العمل الإقليمية عن حقوق الإنسان التي تعقدتها مفوضية حقوق الإنسان، لإبراز أهمية معالجة قضايا الاستبعاد والتمييز الاجتماعيين في عملية السلام. وتقوم برصد القضايا المهمة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتشجع زيادة مشاركة الفئات المهمشة تقليدياً في عملية السلام وفي الجهود المحلية لبناء السلام؛ وتعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية، لإسداء المشورة عن قضايا الإدماج الاجتماعي؛ كما تعزز الأنشطة الإنمائية الرامية إلى تقليل الاستبعاد الاجتماعي.

واو - الشؤون السياسية

٤٧ - واصل قسم الشؤون السياسية بالبعثة رصد وتحليل الوضع السياسي في البلد ومساعدة قيادة البعثة في جهودها لدعم عملية السلام، وركز بصفة خاصة على استعادة الثقة فيما بين الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية، والحفاظ عليها. وقد تابع ذلك القسم عن كثب الحوار المكثف والمستمر في إطار تحالف الأحزاب السبعة وكذلك التطورات المتلاحقة بسرعة فيما بين الفئات المهمشة تقليدياً، ومن بينها الميل المتزايد إلى العدوانية بين كثير من تلك الفئات، وأثر تلك التطورات على العملية الانتخابية والسياسة الوطنية وعملية السلام بأكملها. كما أولي اهتمام خاص لمساعدة الأحزاب على استعراض التقدم النسبي لعملية السلام وتنفيذ الاتفاقات القائمة

زاي - الإعلام والتوعية

٤٨ - ركزت وسائط الإعلام الوطنية والدولية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، على المآزق السياسي المتصل بالتأجيل الثاني لانتخابات الجمعية التأسيسية. وفي هذا السياق، غطت وسائط الإعلام الوطنية تغطية مكثفة احتمال تمديد ولاية البعثة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك نقد دور البعثة حتى الآن. وكان ممثلي الخاص ونائبه يخاطب وسائط الإعلام بانتظام إلى جانب إلقاء كلمات في المناسبات العامة من أجل عرض شواغل البعثة فيما يتصل بعملية السلام.

٤٩ - وبدأت البعثة ببث برنامجها الإذاعي الأسبوعي (UNMIN-Ko Boli) إلى جانب إعلانات في إطار الخدمة العامة بخمس لغات إقليمية وهي: هوجبوري وتامانغ ومايثيلي وثارو وأوادهي، بينما واصلت بث البرامج المذاعة باللغة النيبالية عن طريق عدد من المذيعين الوطنيين ومحطات تضمين التردد (FM) وإذاعات المجتمعات المحلية. وقدم مكتب الإعلام التابع للبعثة التدريب لأفرقة اللغات الإقليمية التابعة لإذاعة نيبال من أجل تعزيز مهارات الإنتاج. وقدمت البعثة أيضاً، بشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية "السعي إلى سبيل مشترك" المتخصصة في الاتصالات، الدعم في مجال بناء القدرات لمحطات الإذاعة المحلية التي تعمل بتضمين التردد (FM) في المقاطعات المعرضة بشكل خاص للتوتر الطائفي المتزايد، وذلك بغية المساعدة على إنتاج برامج للحوار بغية تشجيع الحوار والتسامح والإدماج.

٥٠ - وأصدرت البعثة كذلك مواد مطبوعة، وقامت بتوزيعها على نطاق واسع في جميع أرجاء البلد. وتشمل هذه المواد طبعة بلغتين لتقرير المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المقدم إلى مجلس الأمن، فضلاً عن ثلاثة أعداد من صحيفة البعثة (UNMIN Patra) وعدد من صحائف الوقائع بشأن جوانب عمل البعثة ووكالات الأمم المتحدة.

٥١ - وواصل موظفو الإعلام والتوعية التعاون مع أفرقة الاتصالات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن عدد من المبادرات. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير على وجه الخصوص، تنفيذ مبادرة توعية مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبعثة ترمي إلى ترويج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في صفوف القواعد الشعبية، وعرض مسرحية في الشارع في أكثر من ٣٠ موقعا في جميع أرجاء البلد. وتم أيضاً استهداف قادة الرأي وصناع القرار في جميع أنحاء البلد عن طريق تنظيم عروض لهذه المسرحية على المسرح. ولقد قدمت هذه العروض فرصة للاتصال بكل من وسائط الإعلام الإقليمية والوطنية وتشجيع الحاجة إلى المزيد من إدماج النساء في جميع جوانب عملية السلام.

حاء - السلامة والأمن

٥٢ - رغم أن الوضع العام لسلامة الموظفين وأمنهم لم يطرأ عليه أي تغيير، فإن البيئة الأمنية العامة قد أصبحت أكثر تقلباً. وحدثت اضطرابات مدنية واحتجاجات من جانب مختلف المجموعات بشكل منتظم في جميع أرجاء البلد. وأدى التوتر الناجم عن تأجيل انتخاب الجمعية التأسيسية للمرة الثانية إلى تفاقم حالة الأمن والنظام المزعزعة بالفعل. وأسهم السخط المستمر في صفوف الجماعات المهمشة وأنشطة المجموعات المسلحة والعنف الطائفي في تيراي، في خطورة الحالة الأمنية. وفي مقاطعات تيراي، تقلص الأمن العام بشكل ملحوظ،

مثلما حدث في أواخر أيلول/سبتمبر من عنف في أجزاء في مقاطعة كابلغاستو، وازداد عدد المجموعات الإجرامية والمجموعات المسلحة المعروفة. وحدثت أيضا زيادة ملحوظة في البلاغات التي أفادت بأن المدنيين يقتصون لأنفسهم خارج نطاق القانون، وحدث ذلك بصورة رئيسية في أجزاء من مناطق تيراي الوسطى والشرقية، وأدت حالات نقص الوقود المتكررة إلى تفاقم هذه الشواغل.

٥٣ - ولم يتم استهداف موظفي الأمم المتحدة بشكل مباشر، ومع ذلك فقد تم الإبلاغ عن حوادث مثل التحرش والتخويف والاعتداء والسطو على أماكن الإقامة. ويواصل مكتب نيال بإدارة شؤون السلامة والأمن، إلى جانب قسم السلامة والأمن التابع للبعثة، تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة الموظفين.

خامسا - دعم البعثة

٥٤ - واصلت نظم الدعم الإداري واللوجستي التابعة للبعثة تحقيق القدرة التنفيذية الكاملة وإعادة توجيه أعمالها من أجل تحقيق المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة وتعزيز الإنجازات. وتم توسيع مساحة المكاتب عن طريق بناء حاويات مشتراة محليا للتقليل من الازدحام المفرط في مجمع مقر البعثة في كتمانندو. وبعد أن اكتملت الهياكل الأساسية للمكاتب الإقليمية الخمسة، فإن الخدمات الإدارية واللوجستية تعمل وفق مستويات الصيانة والدعم المعتادة.

٥٥ - وتعمل العيادات الطبية في جميع المكاتب الإقليمية. وأجري تقييم لمستشفى من المستوى الرابع في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر وهناك عقد رهن الموافقة مع مستشفى من أجل توفير الخدمات الطبية لموظفي البعثة. وأجرى مستشار البعثة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حلقات عمل للتدريب وللتنوعية في جميع المكاتب الإقليمية ووضع نموذجاً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع أنواع التدريب التمهيدي للبعثة، وعمل بشكل وثيق مع كل من القسم الطبي التابع للبعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري لكفالة اتساق جهود البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٦ - وهناك تحد يتمثل في المحافظة على هيكل أساسي لدعم العمليات الانتخابية التي تضطلع بها البعثة، بغية كفالة التمكن من إعادة تنشيط الهياكل اللوجستية وهياكل الدعم على وجه السرعة وبشكل سلس في حالة تمديد ولاية البعثة والإعلان عن موعد جديد للانتخابات.

سادسا - حقوق الإنسان

٥٧ - حذرت مفوضية حقوق الإنسان، في تقرير صادر في كانون الأول/ديسمبر، من أنه قد تم تهديد حقوق الإنسان وتغليب الاعتبارات السياسية عليها وأن عدم إيقاف التدهور سيهدد بتعميق الانقسامات الاجتماعية وتوليد المزيد من العنف. وبعد أن أشار التقرير إلى أن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت عوضا عن تحسنها منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فقد أكد على أن حماية الحق في الحياة آخذ في التناقص حيث قُتل أكثر من ١٣٠ شخصا بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم ٢٩ قتيلا على أيدي الشرطة، غالبا في ظروف تشير إلى استخدام القوة المفرط. وقتل أكثر من ٦٠ شخصا على أيدي مجموعات مسلحة منذ أيار/مايو. وكان ٤٥ من الـ ١٣٠ شخصا من كوادر الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وشمل الضحايا الآخرون موظفي الحكومة المحلية والمدرسين والعديد من الشباب دون سن ١٨ سنة.

٥٨ - وركز التقرير، على وجه الخصوص، على القدرة المحدودة للدولة على حماية حقوق السكان وأمنهم، والافتقار المتواصل إلى الإرادة السياسية للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب بشأن الانتهاكات والاعتداءات الماضية والمتواصلة، والحاجة إلى نهج شامل بغية التصدي للتهديد والتمييز، فضلا عن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك بلاغات متواصلة بشأن حرمان طائفة الداليت من إمكانية اللجوء إلى القضاء فيما يتعلق بأعمال التمييز - بما فيها الحرمان من الحصول على الموارد وأعمال العنف والاعتصاب - المرتكبة ضدهم.

٥٩ - ونظرا لاستمرار المآزق السياسي وتصلب المواقف السياسية في أعقاب تأجيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، استمرت البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وازدادت الاعتداءات من جانب الحزب الشيوعي النيبالي الماوي - وخاصة حالات الاختطاف، في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فقد أعلنت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الماوي أنها قد أصدرت تعليمات لكوادرها لوقف حالات الاختطاف في أعقاب اختطاف وقتل الصحفي بيرندراساه في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر وعلى أثر اختطاف مجموعة من الأطباء وضربهم ضربا مبرحا. ومع ذلك، فقد استمرت البلاغات المتعلقة بحالات الاختطاف بعد صدور التوجيهات، وازدادت كذلك حالات جمع التبرعات القسرية المماثلة لتلك التي وقعت أثناء الفترة التي سبقت اتفاق السلام الشامل.

٦٠ - وفي أعقاب حالات الاختطاف التي قام بها كل من الحزب الشيوعي النيبالي الماوي والجماعات المسلحة، اعتمد المجلس التشريعي المؤقت تعديلاً على القانون المدني وضع لتجريم الاختطاف. وفي الوقت نفسه، أعلن عن اتخاذ خطوات لصياغة تشريع يهدف إلى تجريم حالات الاختفاء القسري (والتي أدرجت أصلاً في تعديل القانون المدني غير أنه قد تم التخلي عنها فيما بعد) وتشكيل لجنة تحقيق في حالات الاختفاء. وليس هناك ما يشير إلى حدوث أي تطورات في مجال التصدي للإفلات من العقاب وعن انتهاكات حقوق الإنسان أو عن أعمال العنف الإجرامية التي استمرت دون هوادة، ولا سيما في تيراي. ويسهم عدم قيام المؤسسات الحكومية بمساءلة أي شخص، بما في ذلك نتيجة مواصلة الضغوط السياسية المفروضة على الشرطة للإفراج عن المشتبه فيهم الذين تم اعتقالهم، في دورة العنف والخروج على القانون وانعدام الأمن.

٦١ - وفي أعقاب تشكيل فرق عمل خاصة تشمل قوة الشرطة المسلحة وشرطة نيبال لزيادة الأمن في تيراي، بدأت مفوضية حقوق الإنسان في رصد حالات التوقيف والاحتجاز التي تقوم بها فرق العمل لتقييم شرعية العمليات. وسبق أن أشار تقرير المفوضية بالفعل إلى سلسلة من المخالفات من إجراءات الاحتجاز، فضلاً عن وجود ادعاءات عديدة بشأن وقوع تعذيب وسوء معاملة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة قبل تشكيل فرق العمل، وأن هناك شواغل من أن الحملة الأمنية لن تنفذ وفقاً للامتنثال التام لمبادئ حقوق الإنسان.

٦٢ - وأثناء هذه الفترة، تم إيلاء اهتمام كبير لمسألة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في إطار الحملة التي استمرت ١٦ يوماً لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس والتي بدأت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المسائل التي تم إبرازها ضرورة كسر جدار الصمت ضد الاغتصاب، والافتقار إلى إمكانية اللجوء إلى آليات الدعم وإلى القضاء، فضلاً عن المهلة الحالية المحددة بخمسة وثلاثين يوماً لتقديم الشكاوى المتعلقة بالاغتصاب.

سابعاً - تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري

٦٣ - عملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عن كثب لوضع نهج متكامل قائم على أوجه التكامل بين دعم السلام والاستجابة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وشمل ذلك تكييف عمليات التخطيط الاستراتيجي، لا سيما الإطار الاستراتيجي المشترك بين البعثة والفريق القطري لعام ٢٠٠٧، والنداء الإنساني لعام ٢٠٠٨، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، من أجل دعم عملية السلام وتعزيزها. وبشكل عام، نفذ الفريق القطري برامج بلغ مجموعها ١١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (مما يشكل زيادة

بالنسبة إلى مبلغ ١٠٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦)، وقدم خططاً لتنفيذها في حدود مبلغ ١٥٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨.

٦٤ - ولا تزال الحكومة تشدد على الحاجة إلى برامج تزيد قيمتها عن ٢٠٠ مليون دولار لدعم عملية السلام، تشمل بوجه خاص إدارة مواقع تجمع الماويين، وعودة الرجال والنساء والأطفال المنتسبين للقوات المسلحة إلى الحياة المدنية، وإجراء الانتخابات، وإعادة الأمن العام، ومساعدة المشردين داخلياً وغيرهم من ضحايا الصراع. واعتمد مجلس الوزراء مؤخراً خطة ثلاثية للتعمير والتنمية تشدد على الحد من الفقر مع تأكيد خاص على الإدماج الاجتماعي. وتعمل الأوساط المانحة مع الحكومة لتحديد خطة عمل لفوائد السلام وإطار انتقالي للسلام والتنمية. وترتبط العناصر الرئيسية في كليهما ارتباطاً وثيقاً بمجالات الأولوية الأربعة للإطار (توطيد السلام، وتحسين الخدمات الأساسية، وتوفير فرص أفضل لكسب الرزق، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي).

٦٥ - وقد استجابت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في نيبال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لقضايا دعم السلام الحاسمة من خلال تقديم المساعدة إلى البعثة أو تكملة المسؤوليات التي أنيطت بها. وتتصل هذه المسؤوليات ببناء الدستور فيما بعد مرحلة الصراع، وبناء القدرات الانتخابية الطويلة الأجل، وتسجيل المقاتلين الماويين والتحقق من سنهم ووضعهم، ومبادرات إعادة إدماج من تبين عدم أهليتهم من خلال التحقق، التي أنشئت من أجلها خلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة معنية بإعادة الإدماج بإشراف البعثة. وعلاوة على ذلك، ما زالت تقدم الخدمات الصحية الأساسية في مواقع تجمع الماويين. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تدعم الأمم المتحدة الأنشطة المصممة لكفالة مشاركة المرأة وحمايتها في المرحلة الانتقالية لما بعد الصراع وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن دعم الجهات الإنسانية المعنية من أجل تحسين مراعاة المنظور الجنساني. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع لمعالجة المخاطر التي يطرحها العدد الكبير بشكل غير معتاد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة كما يجري تقديم المساعدة إلى الحكومة لتمكينها من تكييف دعمها للمشردين داخلياً مع أفضل الممارسات الدولية. ويجري الاضطلاع بأنشطة الغذاء مقابل العمل لبناء وإعادة بناء الهياكل الأساسية البالغة الأهمية، وتقديم التربية المدنية غير الرسمية، وإنشاء أصول مجتمعية تيسر العودة وإعادة الإدماج في مجتمعات تفتقر إلى الأمن

الغذائي ومتضررة بالصراع. ويجري حالياً تحليل المعلومات المتعلقة بالمقاطعات المتضررة بالصراع للمساعدة في التخطيط الإنمائي. كما تدعم الأمم المتحدة الشبكات المجتمعية لتعزيز المصالحة والمشاركة في عملية السلام.

٦٦ - وما برحت الأنشطة المتصلة بعملية السلام تحول من خلال صندوق الحكومة الاستثماري للسلام في نيبال والصندوق المكمل له، أي صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال، الذي يعمل في إطار ترتيب إدارة مشتركة تحت رعاية الحكومة، وممثلي الخاص، والمنسق المقيم، والمناخين الرئيسيين. وجذب الصندوق الاستثماري التزامات بمبلغ ٢٣,٥ مليون دولار من خمس جهات مانحة تبرعت أيضاً بمبلغ ٤,٥ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسلام. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية لإنشاء كلا الصندوقين، بما في ذلك دعم الحكومة لضمان الشفافية والفعالية في استخدام الأموال المخصصة للمشردين داخلياً. ودعا استعراض صغير للصندوق الاستثماري أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى إنشاء أمانة فعالة، وإدراج الماوين في الهيكل التوجيهي، وترتيب الأولويات بشكل أوضح، وإنشاء آلية رصد ذات مصداقية. وقد أعلنت أيضاً أن نيبال مؤهل للحصول على دعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مما يشكل فرصة إضافية لتعبئة الموارد للمهام الحاسمة لدعم السلام.

٦٧ - ولا يزال التحدي الرئيسي في العديد من أنحاء البلد يتمثل في تنفيذ المبادرات، نظراً لغياب الموظفين الحكوميين على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وظهور صراعات محلية وزيادة النشاط الإجرامي. وشرعت البعثة والفريق القطري والجهات المانحة في جهود للعمل مع الحكومة من أجل توسيع الأنشطة الإنمائية في منطقة تيراي، وأكدت هذه الجهات من جديد التزامها بمجموعة من المبادئ التشغيلية التي تشدد على نزاهة العمل الإنمائي.

ثامنا - ملاحظات

٦٨ - شددت في تقرير الأخير إلى المجلس على ضرورة قيام أطراف اتفاق السلام الشامل بإنعام النظر في الاختلافات التي أنشأت تصدعات كبيرة واختلالاً في الثقة في علاقاتها وفي مواطن الضعف في الأسس التي قامت عليها عملية السلام. ومن المشجع ملاحظة أن تحالف الأحزاب السبعة تحرك في ذلك الاتجاه بشكل كبير. وهناك اعتراف مشترك بالحاجة الماسة إلى الاحتفاظ بتماسك التحالف ومعالجة عدم تنفيذ الاتفاقات ومتابعة حالات التفاهم السابقة. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام، كما ينبغي إنشاء آليات لتوطيد بناء عملية السلام بغية ضمان مصداقيتها والحفاظ على زخمها.

٦٩ - ولا تزال ثمة حاجة ماسة إلى الاستجابة بشكل ملائم للمطالب المشروعة والمعقولة للمجموعات المهمشة تقليدياً. ويتمثل الهدف من انتخاب الجمعية التأسيسية وعملية السلام على المدى الطويل في دفع الثقافة والمؤسسات الديمقراطية النيبالية إلى مستوى أعلى على أساس إدماج كل النيباليين وتمثيلهم.

٧٠ - وتعتمد هذه الثقافة الديمقراطية على كفالة تقييد الدولة والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية بالتزاماتها بنبد العنف وبالتعدد السياسي واحترام حقوق الإنسان. فاستخدام العنف والوسائل الخارجة عن القانون، واللجوء إلى التخويف والابتزاز، وقمع الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق الأساسية، وإدامة الممارسات التمييزية والاستبعادية يضر بما تصبو إليه نيبال من ديمقراطية وإصلاح على نطاق أوسع.

٧١ - ولحضور الدولة الفعلي على الصعيد المحلي أهمية حيوية. وبينما سيقضي تحقيق مستوى ملائم لأمن الانتخابات إرادة وتعاوناً سياسيين، لا سيما بين القوى السياسية الرئيسية، فمن الصحيح أيضاً أنه إن لم يكن للدولة قدرة فعالة لتوفير الأمن للمواطنين خلال فترة الانتخابات التنافسية، سيكون من الصعب ضمان مصداقية الاقتراع ونزاهته. وقد دعت الوكالات الأمنية في البلد الأحزاب السياسية إلى الالتزام والعمل السياسيين على الصعيدين المركزي والمحلي. وينبغي للحكومة المؤقتة والائتلاف أن يعطيا القانون والنظام مستوى عالٍ جداً من الأولوية.

مستقبل البعثة

٧٢ - أعرب مجلس الأمن في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧) عن اعترامه بإنهاء أو تمديد ولاية البعثة التي تدوم ١٢ شهراً بناء على طلب من حكومة نيبال، مع مراعاة توقعي بأن تكون البعثة مركزة ومحدودة المدة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعث لي الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة برسالة يطلب فيها تمديد ولاية البعثة لستة أشهر إضافية. وجاء قرار مجلس الوزراء تقديم هذا الطلب على إثر مشاورات داخل الائتلاف وهو يعكس توافقاً لكل الأحزاب، بما فيها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الذي كان آنذاك خارج الحكومة المؤقتة ولكنه انضم إليها حالياً.

٧٣ - وقد أعربت في تقريرتي الأخير إلى المجلس عن رأيي بأن تركيز ولاية البعثة المحدود قد حد من قدرة البعثة على المساعدة بشكل ملائم في الإدارة العامة لعملية السلام، التي أصبحت مواطن ضعفها حلية. ولم تطلب حكومة نيبال أي تمديد لولاية البعثة. وكرر ممثلي الخاص للحكومة والأحزاب السبعة تأكيدهم على استعداد البعثة لتقديم دعم أكبر إلى عملية

السلام في إطار ولايتها القائمة وقدم إليها مقترحات محددة في هذا الصدد. ويعود إلى الأحزاب قرار استخدام قدرات البعثة بأكثر الطرق فعالية.

٧٤ - وقد نظرت في ما إذا كان ينبغي، في سياق لا يوجد فيه رصد وطني فعال لتنفيذ عملية السلام، ويمكن فيه مرة أخرى أن تهدد الخلافات السياسية بين الجهات الفاعلة الرئيسية تنظيم انتخابات ذات مصداقية للجمعية التأسيسية، إجراء تخفيض كبير لتواجد البعثة. وقد يعني ذلك الحفاظ على رصد الأسلحة، مع سحب معظم موظفي الشؤون المدنية ونشر المستشارين الانتخابيين، في المناطق والمقاطعات لا غير، عندما يكون إجراء الانتخابات أمراً مؤكداً. غير أنني غير راغب في أن أوصي مجلس الأمن بمسار العمل المذكور. وما فتئ نشر الأفراد الدوليين في مناطق نيبال ومقاطعاتها يعتبر باستمرار عاملاً رئيسياً في إيجاد جو تسوده الحرية والتزاهة لإجراء الانتخابات. وليس هذا الجوّ لازماً في المراحل الأخيرة من العملية الانتخابية فحسب، بل ينبغي كذلك إنشاؤه على وجه السرعة من أجل إجراء انتخابات ناجحة بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وهكذا، فعندما لا يكون بالضرورة ممكناً إعادة النشر بسرعة، فإن من شأن إجراء تخفيض في تواجد البعثة أن يعرض للخطر توقعات إجراء انتخابات ناجحة في حدود الإطار الزمني المتفق عليه حديثاً. ولم يطلب أي من الأحزاب هذا التخفيض في المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص.

٧٥ - لذلك فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر إضافية، مع الاحتفاظ بتشكيلة البعثة وملاك موظفيها القائمين. وسيكون ذلك رهناً ببعض التخفيض في ملاك الموظفين الانتخابيين، مع مراعاة المساعدة التقنية التي سبق تقديمها، وتعديلات طفيفة أخرى في ضوء الخبرة المكتسبة.

٧٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لما يقدمه مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى من دعم مستمر إلى نيبال. وأود أيضاً أن أشكر ممثلي الخاص وموظفيه وشركائهم من المنظمات على تفانيهم في الجهود التي يبذلونها.